**أثر تقلبات أسعار النفط على مستوى التشغيل الحكومي للعمالة السعودية وغير السعودية**

**العنود راشد المسيحل[[1]](#footnote-1) د. نشوى مصطفى علي محمد[[2]](#footnote-2)**

**الملخص:**

 هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين أسعار النفط ومستوى التشغيل الحكومي للعمالة السعودية وغير السعودية خلال الفترة (1970-2014)، وهى علاقة لم تتطرق إليها الدراسات السابقة، بما يشكل إسهاما رئيسيا للدراسة الحالية. حيث اعتمدت منهجية الدراسة على الأسلوب الوصفي في عرض أسباب تقلبات أسعار النفط، ومفهوم التشغيل ومحدداته. واتبعت الأسلوب القياسي في قياس العلاقة محل البحث باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وتوصلت النتائج إلى أن العلاقة عكسية وغير معنوية بين أسعار النفط ومستوى التشغيل الحكومي للعمالة السعودية. في حين أن العلاقة طردية ومعنوية بين أسعار النفط ومستوى التشغيل الحكومي للعمالة غير السعودية.

**الكلمات المفتاحية:** تقلبات أسعار النفط – مستوى التشغيل- الإنفاق الحكومي.

**The Impact of Oil Price Fluctuations on The Government Employment of Saudi and non-Saudi**

**Al-anoud Rashed Al-mesaihel Dr.Nashwa Mostafa Ali Mohamed**

**Abstract:**

 This study aimed to clarify the relationship between oil price and the government employment of Saudi and non-Saudi during the period (1979-2014), which considers the main contribution of this study. The methodology based on the descriptive method in analyzing the causes of the oil price fluctuations, the concept and determinants of employment, in addition to the econometric method in estimating a multiple regression model using ordinary least squares method. The results concluded to a negative relationship between oil prices and the government employment of Saudi and a positive one for non-Saudi.

**Keyword:** Oil Price Fluctuations –Employment – government spending**.**

**المقدمة:**

 برزت أهمية النفط في كافة المجالات، السياسية والعسكرية والاقتصادية. ويعتبر من أهم الموارد الاقتصادية التي عززت من فاعلية الأنشطة الاقتصادية. وساهم أيضاً في تنشيط انتقال قوة العمل العربية من البلدان غير النفطية إلى البلدان النفطية، والتي أدت إلي تعزيز الجهود التنموية. وتنعكس التقلبات في أسعار النفط على معظم المؤشرات الكلية في الاقتصاد، حيث أن الزيادة في معدل نمو صادرات الدول المنتجة للنفط بسبب ارتفاع الأسعار، سيؤدي إلي ارتفاع حجم الإيرادات وزيادة الإنفاق الحكومي، فبالتالي سيزيد من مستوى التشغيل. مما يدل أيضاً على أن انخفاض معدل نمو الصادرات سوف يعكس الأثر السلبي على مستوى التشغيل وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، وذلك عند التراجع في أسعار النفط.

 ويعتمد استقرار السوق العالمية للنفط على التفاعل بين العرض والطلب والتوازن بينهما بالسحب أو بالإضافة إلى المخزون العالمي من النفط. حيث أن عرض النفط يقصد به الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فتره زمنية محدودة. أما الطلب على الموارد النفطية فيتحدد بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة. ويؤثر الطلب النفطي بمعدل النمو الاقتصادي ودرجة التقدم الصناعي في الدول المصدرة للنفط؛ لأن الأنشطة الاقتصادية والصناعية تزيد من فتح مصانع جديدة وزيادة الحركة في النقل والشحن البحري والجوي مما يؤدي ذلك إلي الزيادة في مستوى التشغيل.

**المشكلة:**

 اعتمدت المملكة العربية السعودية بشكل كبير على سلعة النفط وعوائدها باعتبارها سلعة أساسية لتمويل برامجها التنموية، مما جعل اقتصادها عرضة للتقلبات التي تشهدها أسعار النفط الخام، وأداء الاقتصاد الكلي. فمن خلال البيانات لأسعار النفط الحقيقية في سلة أوبك للفترة (1970-2014)، كان سعر النفط في عام 1970 يبلغ حوالي11.67 دولار/ برميل، بينما بلغ في عام 2014 حوالي 79.60 دولار/ برميل، مما يدل على ارتفاع أسعار النفط بمعدل 5.82%. وخلال نفس الفترة كان هناك ارتفاع في أعداد العاملين السعوديين وغير السعوديين بالقطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية. فكان في عام 1970 يبلغ عدد العاملين السعوديين 97 ألف عامل سعودي، بينما في عام 2014 بلغ عددهم 1.2 مليون عامل سعودي، بمعدل 11.05%. وارتفع عدد العاملين غير السعوديين، حيث بلغ 20 ألف عامل لعام 1970، وفي عام 2014 بلغ عددهم 72 ألف عامل، بمعدل ارتفاع قدره 2.56%.

 ومما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

* ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على مستوى تشغيل الحكومي للعاملين السعوديين وغير السعوديين في المملكة العربية السعودية؟

**الفرضية:**

 تقوم الدراسة الحالية على فرضيتين، وهي:

الفرضية الأولى: "يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع مستوى التشغيل الحكومي للعمالة السعودية في المملكة العربية السعودية".

والفرضية الثانية: "يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع مستوى التشغيل الحكومي للعمالة غير السعودية في المملكة العربية السعودية".

**هدف الدراسة:**

 تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أسباب تقلبات أسعار النفط في المملكة العربية السعودية. كما تسعى إلى بيان أثر تقلبات أسعار النفط على مستوى التشغيل الحكومي للعمالة السعودية وغير السعودية في المملكة، وقياس العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ومستوى التشغيل للوصول إلى نتائج قد تساعد صانعي القرار في رفع مستوى التشغيل الحكومي للعمالة السعودية، والحد من ارتفاع معدل البطالة في المملكة العربية السعودية.

**أهمية الدراسة:**

 تتمثل أهمية الدراسة في إسهامها وتميزها عن الدراسات السابقة التي لم تتناول أثر تقلبات أسعار النفط على مستوى التشغيل الحكومي بشكل عام، وإنما تناولت أثر تقلبات أسعار النفط على كل من الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق العام، والصادرات والواردات (درج and علي 2012)، وعلى النمو الاقتصادي (زيدان 2011؛ زرواط and بورجة 2014)، وعلى سعر الصرف (موري andلخديمي 2015)، وعلى الموازنة العامة (الصعيدي 2015). وطبقت الدراسة الحالية فيما يخص العلاقة محل البحث في المملكة العربية السعودية خلافاً للدراسات السابقة.

**نطاق الدراسة:**

 تطبق هذه الدراسة في المملكة العربية السعودية نتيجة لقلة الدراسات التي تناولت أثر تقلبات أسعار النفط على مستوى التشغيل الحكومي للعمالة السعودية وغير السعودية في الدولة محل التطبيق. وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 1970 إلي 2014 وفقاً لمدى توفر البيانات.

**منهجية الدراسة:**

 تعتمد منهجية الدراسة على الأسلوب الوصفي في الجانب النظري لأهمية النفط في اقتصاد أي دولة وعلاقتها بمستوى التشغيل. وتتبع الأسلوب القياسي في تحديد أثر تقلبات أسعار النفط على مستوى تشغيل الحكومي للعمالة السعودية وغير السعودية في المملكة العربية السعودية. ومن خلال صياغة نموذج انحدار متعدد يتم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

**خطة الدراسة:**

 تنقسم الدراسة إلى عدة أجزاء، حيث يتناول الجزء الأول النظريات والدراسات السابقة. ويوضح الجزء الثاني الإطار التحليلي للعلاقة بين أسعار النفط ومستوى التشغيل الحكومي للعمالة السعودية وغير السعودية. ويقيس الجزء الثالث هذه العلاقة من خلال صياغة النموذج القياسي، وأخيراً يختم البحث بالنتائج والتوصيات.

1. **الإطار النظري:**

 يوضح الإطار النظري نظريات ودراسات عن أسعار النفط ومستوى التشغيل، ويركز على أسباب تقلبات أسعار النفط بالإضافة إلى الانعكاسات الاقتصادية لتقلبات أسعار النفط. وأخيراً سوف يسلط الضوء على كلاً من مفهوم التشغيل ومحدداته من الاستثمار والإنفاق الحكومي.

**1\1 النظريات والدراسات السابقة:**

 لم تتطرق أي من النظريات والدراسات السابقة إلى العلاقة بين أسعار النفط ومستوى التشغيل بشكل مباشر. ولكن هناك نظريات ركزت على التشغيل كالنظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية. بينما ركز قانون الطلب والعرض ونظرية الدورة الاقتصادية على الأسعار والتي يندرج تحتها أسعار النفط.

 تقوم النظرية الكلاسيكية على مبدأ عدم تدخل الحكومة. وترى أنه يمكن تحقيق مستوى التشغيل الكامل، وذلك من خلال التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي([كينز 2010](#_ENREF_16)). بينما تخالفها النظرية الكينزية في مبدأ تدخل الحكومة. وركزت على حجم الطلب الفعلي من الإنتاج، وأن مستوى التشغيل ناتج عن مجموع مصاريف الاستهلاك والاستثمار، فقد يزيد الطلب الفعلي من الاستهلاك والاستثمار مما يؤدي إلى التضخم، أو ينقص الطلب الفعلي فيؤدي إلى البطالة، مما يعني أنه لا يمكن تحقيق مستوى تشغيل كامل. وتبين ضرورة تدخل الحكومة في حالة الركود الاقتصادي نتيجة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، والدخل، والإنتاج، وزيادة البطالة مما يودي إلى انخفاض مستوى التشغيل. وذلك عن طريق زيادة الإنفاق أو فرض الضرائب لتمويل العجز في الميزانية، وأيضاً تشغيل العاطلين([قرنفل 2000](#_ENREF_15)).

 ويساهم كل من قانون الطلب والعرض، والدورة الاقتصادية في تحديد أسعار النفط. حيث ينص قانون الطلب على وجود علاقة عكسية بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها مع افتراض ثبات العوامل الأخرى. بينما ينص قانون العرض على وجود علاقة طردية بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها مع ثبات العوامل الأخرى([الدخيل 2000](#_ENREF_5)). أما الدورة الاقتصادية يقصد بها التقلبات في النشاط الاقتصادي، وتمثل مرحلة الانتعاش، والرواج، والركود، والكساد. حيث يميل مستوى الأسعار إلى الثبات في مرحلة الانتعاش، أما مرحلة الرواج[[3]](#footnote-3) يرتفع مستوى الأسعار والناتج المحلي الإجمالي والدخل، ويؤدي ذلك إلى انخفاض معدل البطالة مما يعني حدوث زيادة في مستوى التشغيل. بينما في مرحلة الركود تنخفض الأسعار ويترتب عليها انخفاض في الناتج المحلي، والدخل، ومستوى التشغيل. وأخيراً سوف تبقى الأسعار منخفضة ويزيد معدل البطالة في مرحلة الكساد([قرنفل 2000](#_ENREF_15)).

 وتطرقت دراسات تطبيقية لمؤشرات سوق العمل وتحديات مستوى التشغيل، واتفقت مع النظرية الكينزية على ضرورة التدخل الحكومي. منها دراسة ([السلطان 2012](#_ENREF_6))، التي بينت أن العمالة الوطنية بسوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي واجهة صعوبة كبيرة في حصول العاملين الوطنيين على العمل، بسبب العمالة الأجنبية التي تقبل الأجور المتدنية. فمع تدخل الحكومة وفرض رسوم تشغيل العمالة الأجنبية بالقطاع الخاص على شكل إعانة تدفع عن كل مواطن يعمل، توصلت إلى توطين التشغيل في دول مجلس التعاون الخليجي.

 بينما هناك دراسات تطبيقية أضافت للنظرية الكينزية أسباب تؤدي إلى نقص مستوى التشغيل، وأيضاً بينت دور النفط في مستوى التشغيل. كدراسة ([عبيد 2003](#_ENREF_14))، التي توصلت إلى أن نقص مستوى التشغيل نتج عن وجود عدة تحديات أمام العمالة الوطنية، منها ما يرتبط بالسمات المختلفة بين العمالة الوافدة والعمالة الوطنية. وأيضاً دراسة ([الحلفي 2004](#_ENREF_4))، التي توصلت إلى أن النفط ساهم إسهاماً فاعلاً في تنشيط انتقال قوة العمل العربية وبروز أهمية تحويلات العاملين العرب في الدول النفطية إلى الدول العربية المرسلة لقوة العمل. فقد بينت اثر النفط وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية في أقطار مجلس التعاون الخليجية.

 ووردت دراسات تطبيقية لأسعار النفط ومحدداته وعلاقته بالنمو الاقتصادي والموازنة العامة، واتفقت مع ما ذكر في نظرية الدورة الاقتصادية وقانون الطلب والعرض في أثر تقلبات أسعار النفط على النشاط الاقتصادي. أهمها دراسة ([الحاج 2011](#_ENREF_3))، لأثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، بينت أن النفط يستحوذ على نسبة كبيرة من الناتج المحلي الخام ودوره الكبير في تحسين معدل النمو الاقتصادي. وكذلك دراسة ([زرواط and بورجة 2014](#_ENREF_12))، توصلت إلى وجود تكامل مشترك في المدى الطويل بين معدل النمو الاقتصادي وأسعار النفط، ومعدل البطالة وإجمالي الاستثمارات. ووجود علاقة بين سعر النفط والاستثمار في الأجل القصير، وبين سعر النفط ومعدل النمو الاقتصادي. وأخيراً دراسة ([الصعيدي 2015](#_ENREF_7))، وضحت أثر تقلبات أسعار النفط على عجز الموازنة العامة في الأردن، وتوصلت إلى أن الارتفاع والانخفاض في أسعار النفط العالمية يؤثر على العوامل الاقتصادية كزيادة الطلب على النفط في الصين والهند، وانخفاض سعر صرف الدولار والمضاربات في عقود النفط الآجلة.

 ومن ناحية أخرى، هناك دراسة تطبيقية تربط أسعار النفط بالمؤشرات الاقتصادية كدراسة ([درج and علي 2012](#_ENREF_11))، تناولت مسار تغيرات أسعار النفط الخام وانعكاس هذه التغيرات في بعض المؤشرات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت. وتوصلت إلى أن التغيرات في أسعار النفط الخام كان لها تأثيراً طردياً على كلاً من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام والصادرات والواردات. ودراسة أخرى تناولت أسعار النفط وسعر الصرف ([موري and لخديمي 2015](#_ENREF_17))، وضحت العلاقة بين الأثر الذي يحدثه التغير في سعر النفط على سعر الصرف في الجزائر، وأن أساسيات الطلب والعرض هي التي تحكم آلية السعر في سوق النفط.

 وتطرقت دراسات تطبيقية إلى العلاقة بين أسعار النفط وحجم الإنتاج، واختلفت مع نظرية الدورة الاقتصادية في عدم تأثير أسعار النفط على حجم الإنتاج. أهمها دراسة ([EKSI, IZGI et al. 2011](#_ENREF_1))، التي توضح اثر تقلبات أسعار النفط الخام على حجم الإنتاج الصناعي في بعض بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. حيث توصلت إلى أن أسعار النفط لا تؤثر على الإنتاج الصناعي لكل من الدول المصدرة للنفط مثل المملكة العربية السعودية وإيران والدول المستوردة.

 وتوضح دراسة أخرى علاقة العائد النفطي بالأنفاق الحكومي. كدراسة ([ناشور 2012](#_ENREF_18))، وتوصلت إلى أن هناك علاقة طردية واضحة بين العوائد النفطية والنفقات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي. وأن النفقات الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي تنمو بشكل مواز لنمو الإيرادات النفطية خلال فترة (2000- 2008). ونستنتج من خلال النظريات والدراسات التطبيقية أنه من المحتمل أن تكون هناك علاقة غير مباشرة بين أسعار النفط ومستوى التشغيل.

1\2 الأ**سباب والانعكاسات الاقتصادية لتقلبات أسعار النفط:**

 شهدت أسعار النفط كثير من التذبذبات والتقلبات نتيجة لعدة أسباب مختلفة قد تكون سياسية وعسكرية، أو اقتصادية وغيرها. فمن العوامل السياسية والعسكرية، قد شهدت فترة السبعينيات والثمانينات ارتفاعاً في أسعار النفط نتيجة للأحداث السياسية الخارجية. وأيضاً حدث تقلبات في أسعار النفط في السوق العالمي، عندما قررت البلدان العربية الأعضاء المنتجة للنفط في منظمة أوبك، استخدام النفط سلاحاً ووسيلة للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية في الحرب العربية الإسرائيلية. وكذلك توقف الصادرات النفطية الإيرانية أحدثت تقلبات لأسعار النفط نتيجة لثورة الخميني، وبالتالي ارتفعت أسعار النفط وبلغت مستويات عالية تجاوزت الحدود التي بلغتها أثناء غزو العراق إلى الكويت([الجلبي 2001](#_ENREF_2)). بالإضافة إلى استخدام الولايات المتحدة للنفط كسلاح ضد العراق وإيران وليبيا، وأيضاً حدوث فجوة زمنية بين التوسع في القدرة الإنتاجية ونمو الطلب، أدى إلى ارتفاع أسعار النفط ([خيتاوي 2010](#_ENREF_10)).

 أما العوامل الاقتصادية لها دوراً مهماً في التأثير على النفط وارتفاع أسعارها، والتي من أهمها الزيادة الكبيرة في الطلب على النفط للدول المستهلكة للنفط مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك النقص في إمدادات المشتقات النفطية، بسبب انخفاض إنتاج المصافي الأمريكية، وعدم قدرتها على تلبية الطلب من منتجاتها أدى إلى ارتفاع أسعار النفط. وأيضاً الإضرابات العمالية في عدد من الدول المنتجة للنفط بهدف رفع الأجور، وتحسين أوضاعهم الاجتماعية. وكذلك استمرار انخفاض سعر صرف الدولار مقابل اليورو والعملات الأخرى، بسبب تراجع أسعار الفائدة الأمريكية وتباطؤ النمو الاقتصادي نتج عنها ارتفاع في أسعار النفط ([المزيني 2013](#_ENREF_8)).

 وتوجد عديد من الانعكاسات الاقتصادية الناتجة من التقلبات في أسعار النفط، والتي من أبرزها اعتماد اقتصاديات البلدان العربية الخليجية المنتجة للنفط والأعضاء في منظمة أوبك، على إيرادات الصادرات النفطية في سد احتياجاتها من العملات الأجنبية، مما أدى إلى تقلبات حادة في صادراتها النفطية بسبب أسعار النفط([المزيني 2013](#_ENREF_8)). بالإضافة إلى أن تقلبات أسعار النفط العالمية، أدت إلى تغيرات جذرية في صناعة الطاقة والنفط العالمية. وساهم ذلك إلى حدوث تغيرات هيكلية في صناعة الطاقة وذلك من خلال التقدم التقني، الذي ترك أثاراً واسع على ميزان العرض والطلب العالمي على النفط. وأيضاً حقق النشاط الكبير في إنتاج البلدان خارج أوبك مرتفعة التكلفة، إلى ارتفاع أسعار النفط مما أدى إلى الزيادة في أرباح شركات النفط. وكان حافزاً لها للاستثمار في صناعة النفط في المناطق التي كانت تعتبر غير مجدية اقتصاديا([الجلبي 2001](#_ENREF_2)). وبما أن الاستثمار يمثل أحد محددات مستوى التشغيل، سوف نسلط الضوء على مفهوم التشغيل ومحدداته.

**1\3 مفهوم ومحددات التشغيل:**

 أختلف الباحثين في مفاهيم التشغيل والعمل. حيث أن مفهوم التشغيل "عبارة عن الوقت الذي يقضيه الإنسان في إنجاز عمل يتقاضى عليه أجراً أو يكون مصدر رزقه"، وأن ما يميز التشغيل "كونه النشاط الذي يقوم به الإنسان في المجتمعات المعاصرة مقابل اجر يتقاضاه ليستمر في الحياة". أما العمل عبارة عن " كل نشاط إنساني يدوياً كان أو فكرياً مأجوراً كان أو بدون مقابل مادي". فمنهم من أتفق على عدم وجود فرق بينهم، ومنهم من ميز مفهوم التشغيل عن العمل ([قرنفل 2000](#_ENREF_15)).

 ومن أهم محددات التشغيل، الإنفاق الحكومي والاستثمار. حيث يعرف الإنفاق الحكومي[[4]](#footnote-4) بأنه "مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى السلطات المكونة لها بقصد إشباع حاجة من الحاجات العامة"([ناشور 2012](#_ENREF_18)). ويقسم على أساس النفقة إلى الرواتب والأجور، والصيانة والتشغيل، والإعانات، والمشروعات. وفيما يخص الصيانة والتشغيل[[5]](#footnote-5)، هناك اعتقاد في الدول النامية بأن معظم الحكومات تقوم بزيادة التشغيل في القطاع الحكومي من أجل استيعاب أعداد أكبر من القوى العاملة في المجتمع، وذلك لأسباب اجتماعية وسياسية. وتؤدي إلى ظهور البطالة المقنعة في الجهاز الحكومي. وكذلك النقص في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى نقص كفاءة المنشآت وضعف في إنتاجيتها، ويكون تأثيره سلبي على مستوى التشغيل، وأداء القطاعين العام والخاص. ويؤثر أيضاً بشكل سلبي على ميزانية الدولة ([بري 2001](#_ENREF_9)).

 ويعرف الاستثمار بأنه "التغير في رصيد رأس المال خلال فترة زمنية محددة". ويحدد معدل تراكم رأس المال، وله دور في توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد([عبدالعظيم 2007](#_ENREF_13)). ويؤثر الاستثمار العام على مستوى التشغيل الذي يتم من خلال الإنفاق الحكومي، عن طريق دعم البنية التحتية. حيث وضح كينز أنه يمكن القضاء على البطالة عن طريق رفع مستوى الطلب الفعلي في حجم الاستثمارات، خصوصاً عند تمويل العجز في الميزانية. ويؤكد أن الاستثمار العام سيكون له دور إيجابي في إنعاش الاقتصاد وبالتالي مستوى التشغيل ([قرنفل 2000](#_ENREF_15)).

1. **الإطار التحليلي:**

 يوضح الإطار النظري السابق أن العلاقة غير مباشرة بين أسعار النفط ومستوى التشغيل، لذلك سوف يقدم هذا الإطار تحليلاً لتطور الإيرادات النفطية، بالإضافة إلى انعكاس التغير في الإيرادات النفطية على الإنفاق الحكومي، وأخيراً سوف يتطرق إلى تأثير الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل الحكومي للعمالة السعودية وغير السعودية في المملكة العربية السعودية.

**2/1 تطور الإيرادات النفطية:**

 شهدت الإيرادات النفطية بالمملكة العربية السعودية عديد من التطورات خلال الفترة (1970-2014). وتوضيح ذلك يتم من خلال الشكل(1). حيث يلاحظ ارتفاع الإيرادات النفطية خلال الفترة (1971-1974)، وزادت الإيرادات من 9,7مليار ريال عام 1971 إلي 121مليار ريال عام 1976؛ وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط. بينما شهدت انخفاض خلال الفترة (1982-1985)، حيث وصل انخفاض الإيرادات عام 1985 إلى 88 مليار ريال؛ وقد يكون نتيجة لانخفاض أسعار النفط أو هبوط الإنتاج، أو الاثنين معاً.

 ويتضح من خلال الشكل(1)، أن الإيرادات النفطية شهدت تذبذبات ما بين الارتفاع والانخفاض إلى أن شهدت ارتفاعاً كبيراً خلال الفترة (2000-2008). حيث زادت الإيرادات النفطية من 214مليار ريال[[6]](#footnote-6) عام 2000 إلى 983مليار ريال عام 2008؛ وذلك بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للنفط الخام خلال نفس الفترة (2000-2008).

**الشكل(1): تطور الإيرادات النفطية في المملكة العربية السعودية (1970-2014)**

 **المصدر:** أعد بواسطة الباحثة، اعتماداً على: مؤسسة النقد العربي السعودي (2015).

 وشهدت الإيرادات انخفاض في عامي 2001، 2002؛ وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط نتيجة لفترة الركود الاقتصادي التي سادت خلال عام 2001، الناتجة عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر فقد واجهت أعضاء أوبك تحديات كبيرة. بالإضافة إلى انخفاض معدلات نمو الطلب في الاقتصاد العالمي خلال عام 2001، وأثرت في الحد من نمو الطلب العالمي على النفط. أما عام 2002 استمرت الإيرادات النفطية بالانخفاض على الرغم من ارتفاع النسبي لأسعار النفط؛ وذلك نتيجة لانخفاض معدلات الإنتاج في الدول العربية المنتجة للنفط، بالإضافة إلى الارتفاع النسبي في معدلات الاستهلاك للنفط. وأما خلال الفترة (2003-2008) بدأت الإيرادات النفطية تدريجياً بالارتفاع إلى أن بلغت 983مليار ريال في عام 2008. وذلك نتيجة لارتفاع أسعار العالمية للنفط الخام، وارتفاع الكمية المنتجة والمصدرة من النفط في الدول العربية، بالإضافة إلى استمرار ارتفاع الطلب العالمي على النفط ([ناشور 2012](#_ENREF_18)).

 وأثرت الأزمة المالية العالمية على السوق النفطية، وانعكست هذه الأزمة على انخفاض حجم الطلب الذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط مما أدى إلى تراجع الإيرادات النفطية. وشهدت انخفاض في عام 2009 فقد بلغت 434مليار ريال؛ وذلك نتيجة لتراجع أسعار النفط بعد ارتفاعه في 2008 (المزيني 2013). بينما ارتفعت الإيرادات في عام 2010 حتى بلغت 670مليار ريال، واستمر هذا الارتفاع حتى بلغ 1,144,818 مليار ريال في عام 2012. وتراجعت إلى 913مليار ريال في عام 2014.

**2/2 انعكاس التغير في الإيرادات النفطية على الإنفاق الحكومي:**

 شهدت العقود الثلاثة الماضية تقلب في معدلات نمو الإيرادات النفطية والإنفاق الرأسمالي العام. وتوجد علاقة موجبة بين الإيراد النفطي ونمو الإنفاق على مدى العقود الثلاثة الماضية. حيث كان تقلب الإيرادات النفطية مرتفعاً في الثمانينات، وتراجع في التسعينات، وارتفع مرة أخرى في القرن الواحد والعشرين. وانعكس هذا التقلب على الإنفاق الرأسمالي العام (صندوق النقد الدولي 2012).

 ويتضح من خلال الشكل(2)، أن حجم الإنفاق الحكومي شهد ارتفاعاً واضحاً خلال الفترة (2000-2014). حيث بلغ الإنفاق 184مليار ريال في عام 2000 وارتفع في عام 2001 وبلغ 189مليار ريال، ولكن شهد تراجع وانخفاض في عام 2002 وبلغت قيمته 185مليار ريال؛ وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط الذي أدى انخفاض الإيرادات ونتج عنه الأثر السلبي والانخفاض في الإنفاق الحكومي. أما في عام 2003 فقد ارتفع الإنفاق حتى بلغ 198مليار ريال، واستمر بالارتفاع تدريجياً حتى عام 2006 بلغ ارتفاعه 311مليار ريال؛ وذلك نتيجة لارتفاع الإيرادات النفطية الناتج عن ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة (2000-2008). أما في عامي (2007-2008)، فقد استمر ارتفاع الإنفاق الحكومي حتى بلغ (322 - 345) مليار ريال؛ وذلك بسبب زيادة كل من الإنفاق الجاري، وخاصة في مجال الرواتب والأجور وفي مجال دعم السلع الغذائية والمشتقات النفطية والإعانات الاجتماعية والإنفاق الرأسمالي (ناشور 2012).

**الشكل(2): انعكاس التغير في الإيرادات النفطية على الإنفاق الحكومي في المملكة (1970-2014)**

 **المصدر:** أعد بواسطة الباحثة، اعتماداً على: مؤسسة النقد العربي السعودي (2015).

 وفي عام 2009 استمر ارتفاع الإنفاق الحكومي على الرغم من انخفاض الإيرادات النفطية؛ وذلك نتيجة لزيادة معدلات الصرف على مشاريع القطاع العام، بالإضافة إلى التزامات الإنفاق من برامج ومبادرات حكومية كالتوظيف والإعانات الاجتماعية وغيرة (الدخيل 2010). أما في الفترة (2010-2012) فقد ارتفع الإيراد النفطي، وانخفض في عامي (2013-2014) مع استمرار الارتفاع بالإنفاق الحكومي.

**2/3 تأثير الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل الحكومي في المملكة:**

يتضح مما سبق تأثير الانعكاس والتقلب في أسعار النفط على الإيرادات النفطية. وانعكاس اثر ذلك على حجم الإنفاق الحكومي؛ نتيجة إلى العلاقة الطردية فيما بينهما. وللإنفاق الحكومي دور في نمو ودعم الاقتصاد في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال دعم الاستثمار العام من بنية تحتية، وإقامة البرامج والمشروعات، مما يؤثر على مستوى التشغيل للعمالة السعودية وغير السعودية. ويوضح الشكل(3)، حجم الإنفاق الحكومي ومستوى التشغيل الحكومي في المملكة العربية السعودية. حيث شهدت الفترة (1970-2014) ارتفاعاً ملحوظاً في مستوى التشغيل للعمالة السعودية، وفي المقابل شهدت انخفاض في مستوى التشغيل للعمالة غير السعودية.

 شهدت فترة الثمانينات والتسعينيات ارتفاع في الإنفاق الحكومي، وبالتالي ارتفاع في الاستثمار العام، وفي المقابل يتضح ارتفع مستوى التشغيل الحكومي للعمالة السعودية وغير السعودية. أما في الفترة (2000-2014)، شهد مستوى التشغيل للعمالة السعودية ارتفاع يفوق مستوى التشغيل للعمالة غير السعودية. حيث بلغ مستوى التشغيل 613 ألف عامل سعودي في عام 2000، وفي نفس العام بلغ 81 ألف عامل غير سعودي.

**الشكل(3): مستوى التشغيل الحكومي للعمالة السعودية وغير السعودية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1970-2014)**

**المصدر:** أعد بواسطة الباحثة، اعتماداً على: مؤسسة النقد العربي السعودي **(2015).**

 ويلاحظ أيضاً من خلال الشكل السابق، أن هناك توافق زمني بين الإنفاق الحكومي ومستوى التشغيل الحكومي للعمالة السعودية. ويتضح ارتفاع مستوى التشغيل للعمالة السعودية في عام 2014 مع ارتفاع الإنفاق الحكومي. حيث بلغ مستوى التشغيل 1,168 مليون عامل سعودي، بينما بلغ في نفس العام 72 ألف عامل غير سعودي.

 ويتضح مما سبق تأثير أسعار النفط على الإيرادات النفطية وأن هناك علاقة طردية بينهما، مما يعني أن ارتفاع أسعار النفط سيؤدي إلى ارتفاع الإيرادات النفطية والعكس. بالإضافة إلى أنه يوضح العلاقة الطردية بين الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي، والتأثير الايجابي للإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل الحكومي للعمالة السعودية وغير السعودية. وذلك يؤكد على العلاقة الطردية غير المباشرة بين أسعار النفط ومستوى التشغيل الحكومي للعمالة السعودية وغير السعودية في المملكة العربية السعودية.

1. **النموذج القياسي:**

 يتم في هذا النموذج قياس تأثير تقلبات أسعار النفط على مستوى التشغيل الحكومي للعمالة السعودية وغير السعودية خلال الفترة (1970-2014)، وذلك بالاعتماد على الفرضية السابقة التي تنص على أن: "ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع مستوى التشغيل الحكومي للعمالة السعودية وغير السعودية في المملكة العربية السعودية ". وللتحقق من صحتها وقبولها وفق ما ذكر في الإطار النظري والتحليلي أو عدم قبولها، والوصول إلى نتائج قد تساهم في رفع مستوى التشغيل الحكومي للعمالة السعودية، بالإضافة إلى الحد من ارتفاع معدل البطالة في المملكة العربية السعودية. سوف يتم إخضاع العلاقة محل البحث للقياس من خلال عدة خطوات، أولها صياغة النموذج القياسي، بعد ذلك سيتم توصيف متغيرات النموذج، ومن ثم سيتم تحليل الارتباط وتحليل سكون السلاسل الزمنية، وأخيراً الوصول إلى نتائج تقدير النموذج القياسي.

 وبناءً على ذلك، يصاغ النموذج القياسي كالتالي:

Y1 = β0 + β1 X1 + β2 X2 + β3 X3 $-$ β4 X4 + β5 X5 + μ1 (1)

Y2 = β0 + β1 X1 + β2 X2 + β3 X3 $-$ β4 X4 + β5 X5 + μ2 (2)

 حيث يمثل β0 القاطع، بينما يمثل كل من β5 ،....، β1 معلمات النموذج. ويمثل المتغير التابع Y1 مستوى التشغيل الحكومي للعمالة السعودية، بينما يمثل المتغير التابع Y2 مستوى التشغيل الحكومي للعمالة غير السعودية، ويقاس بعدد العمالة في المملكة العربية السعودية. كما يمثل المتغير المستقل X1 أسعار النفط ويقاس بالدولار الأمريكي (أسعار سلة أوبك). ووفقاً لنظرية الدورة الاقتصادية، فإن العلاقة طردية بين مستوى التشغيل الحكومي وأسعار النفط.

 ويمثل X2 الإنفاق الحكومي ويقاس بالمليون ريال، ووفقاً للنظرية الاقتصادية من المتوقع أن تكون العلاقة طردية بين مستوى التشغيل الحكومي والإنفاق الحكومي. أما المتغير المستقل X3 يمثل حجم الصادرات ويقاس بالمليون ريال، حيث تعتمد المملكة العربية السعودية (في منظمة أوبك) على الموارد المالية المتحققة من الصادرات النفطية بدرجة كبيرة جداً. ومن المتوقع أن تكون العلاقة طردية بين مستوى التشغيل الحكومي والصادرات بمعنى أن الزيادة في حجم الصادرات يؤدي إلى الزيادة في مستوى التشغيل. ويمثل المتغير المستقل X4 حجم الواردات ويقاس بالمليون ريال، ومن المتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين مستوى التشغيل الحكومي والواردات. وأخيراً يمثل المتغير المستقل X5 النمو السكاني[[7]](#footnote-7) في المملكة العربية السعودية، والعلاقة طردية بين مستوى التشغيل الحكومي والنمو السكاني (محمد 2013). أما كلاً من μ1 و μ2 يمثلان المتغير العشوائي. وللتحقق من العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، يتم ذلك من خلال تحليل مصفوفة الارتباط.

**3/1 تحليل علاقة الارتباط:**

 يوضح الارتباط أو معامل الارتباط قوة العلاقة ونوع العلاقة الخطية بين متغيرين أو أكثر، ويستخدم لتحليل علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة[[8]](#footnote-8) مع المتغير التابع، وعلاقة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة مع بعضها لبعض. حيث كلما كانت قيمة معامل الارتباط قربيه من الواحد، يدل ذلك على قوة معامل الارتباط. بينما يدل على ضعف معامل الارتباط، إذا كانت قيمة معامل الارتباط قربيه من الصفر. وسيتم توضيح ذلك من خلال الجدول(1).

**جدول(1): مصفوفة الارتباط**



 **Source: By Author.**

 يتضح من خلال الجدول السابق، أن هناك علاقة ارتباط خطي متوسطة وضعيفة بين المتغيرات المستقلة؛ وذلك نتيجة لقربها من الصفر. ويوجد أيضاً علاقة ارتباط قوية بين المتغير المستقل X2 والمتغير المستقل X4 ؛ وذلك نتيجة لقربها من الواحد حيث تبلغ قيمة معامل الارتباط (0,88). مما قد يكون دليلا على وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرين X2 و X4 عند تقدير النموذج القياسي، ولتجنب هذه المشكلة سيتم استبعاد أي منهما.

**3/2 تحليل سكون السلاسل الزمنية:**

 تعرف السلاسل الزمنية بأنها مجموع القياسات المسجلة لمتغير واحد أو أكثر مرتبة حسب زمن وقوعها. ويتم تحليل سكون السلاسل الزمنية من خلال ثلاث اختبارات، إما عن طريق اختبار Augmented Dickey-Fuller test أو اختبار Dickey-Fuller أو اختبار Phillips-Perron. وتم تطبيق اختبار Augmented Dickey-Fuller test في هذه الدراسة؛ للتحقق من سكونها. ويتضح من خلال الجدول(2) سكون السلاسل الزمنية، بعد تحويل البيانات من قيمة إلى نسبة.

**جدول(2): نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **Exogenous** | **Prob.** | **t-Statistic** | **variable** |
| constant | 0.0000 |  -6.149908 (1%) (5%) (10%) | Y1 |
| none | 0.0150 |  -2.461741 (5%) (10%) | Y2 |
| constant | 0.0000 |  -6.619219 (1%) (5%) (10%) | X1 |
| constant | 0.0798 | -2.714615 (10%) | X2 |
| constant | 0.0031 | -4.026741 (1%) (5%) (10%) | X3 |
| none | 0.0382 | -2.070228 (5%) (10%) | X4 |
| none | 0.0832 |  -1.705183 (10%) | X5 |

**المصدر:** أعد بواسطة الباحثة، وذلك باستخدام برنامج (Eviews8).

**3/3 نتائج تقدير النموذج القياسي:**

 يتم تقدير النموذج القياسي عن طريق استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. حيث تم استبعاد المتغيرات المستقلة X2 و X4، وذلك للوصول إلى أفضل النتائج وعلاج المشكلات القياسية. ويسبق النتائج الواردة في الجدول (3)، عديد من المحاولات، تضمنت إدخال إبطاء زمني على X1 لبحث علاقة التغير فيه، في سنوات سابقة (i-1,2,3)، بالتغير في المتغير التابع في السنة(i). ورغم عدم وجود قوة تفسيرية للمتغيرات الواردة في الجدول التالي، أو معنوية النموذج القياسي، إلا أن هذه النتائج هي النتائج الممكنة التي تخلو من المشكلات القياسية. وتفيد بأن أسعار النفط(X1) غير معنوية، وأن العلاقة عكسية بين أسعار النفط ومستوى التشغيل الحكومي للعمالة السعودية.

**جدول(3): نتائج تقدير طريقة المربعات الصغرى العادية للتشغيل الحكومي للعمالة السعودية**



 **Source: By Author.**

 بينما يبين الجدول(5)، نتائج التقدير وذلك باستخدام الإبطاء الزمني للمتغير المستقل لمدة سنة، وصيغة الانحدار الذاتي (AR)Autoregressive للتغلب على مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي. وقد تم استبعاد كل من المتغيرات المستقلة X2و X3 و X5، للوصول إلى أفضل النتائج.

**جدول(4): نتائج تقدير طريقة المربعات الصغرى العادية لمستوى التشغيل الحكومي للعمالة غير السعودية**



 **Source: By Author.**

 يلاحظ من الجدول السابق، في حال استخدام طريقة الانحدار الذاتي فإن قيمة Durbin-Watson لا يمكن الاستدلال بها في التحقق من خلو النتائج من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي، وعليه سيتم إجراء اختبار LM.

**جدول(5): نتائج اختبار LM**

****

 **Source: By Author.**

 ويلاحظ من الجدول السابق، أن قيمة F الاحتمالية تساوي (0,94) أكبر من (0,05) ويدل ذلك على عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي. ومن هنا يمكن الاعتماد على هذه النتائج في الحكم على قبول أو رفض الفرضية.

 ويتضح من خلال الجدول(4)، أن المتغير المستقل X1 (اسعار النفط) معنوي؛ وذلك لان قيمة Prop(t-stat) تساوي (0,03)، مما يدل على أن t الجدولية أقل من t المحسوبة. وأيضاً معنوية معامل الانحدار الذاتي AR حيث تساوي (0,0000). بينما يلاحظ أن المتغير المستقل X5غير معنوي. وبالتالي يتضح وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل X1 والمتغير التابع Y2، ولكن لا يتحقق ذلك في نفس السنة، بمعنى إذا زاد مؤشر المتغير المستقل X1 (اسعار النفط) بنسبة 1% في سنة ما، سيؤدي إلى زيادة مؤشر المتغير التابع Y2 (مستوى التشغيل الحكومي للعمالة غير السعودية) بنسبة 00,35% في السنة اللاحقة لها. ويتضح أيضاً قيمة معامل التحديد $R^{2}$ التي تبلغ 65,19% ، وتدل على وجود قوة تفسيرية للمتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع. بمعني أن القوة التفسيرية للنتائج (R-squared) تشير إلى أن حوالي 65,19% من التغير الذي تحدث بالمتغير التابع Y2 (مستوى التشغيل الحكومي للعمالة غير السعودية) يمكن تفسيره بالمتغيرات المستقلة، والنسبة المتبقية 34,81% تعود إلى المتغيرات الأخرى التي لم تدرج في النموذج القياسي والتي تمثل بالمتغير العشوائي.

 وبناءً على نتائج النموذج القياسي، يتضح عدم معنوية العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ومستوى التشغيل الحكومي للعمالة السعودية، وأن العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ومستوى التشغيل الحكومي للعمالة غير السعودية، فقد ثبت معنويتها.

**النتائج والتوصيات:**

 هدفت الدراسة إلى بيان أثر تقلبات أسعار النفط على مستوى التشغيل الحكومي للعمالة السعودية وغير السعودية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1970-2014). وذلك من خلال اختبار فرضية أن: "ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع مستوى التشغيل الحكومي للعمالة السعودية وغير السعودية في المملكة العربية السعودية ". حيث أن الإطار النظري سلط الضوء على الأسباب والانعكاسات الاقتصادية لتقلبات أسعار النفط، بالإضافة إلى أنه ركز على مفهوم مستوى التشغيل ومحدداته من الإنفاق الحكومي والاستثمار، وتوصل إلى أن العلاقة غير مباشرة بين أسعار النفط ومستوى التشغيل الحكومي. ووضح الإطار التحليلي، مراحل تطور الإيرادات النفطية، وبيّن العلاقة الطردية بين أسعار النفط والإيرادات النفطية في المملكة العربية السعودية، وبيّن أيضاً الانعكاس الايجابي للتغير في الإيرادات النفطية على الإنفاق الحكومي. ووضح أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي ومستوى التشغيل الحكومي للعمالة السعودية وغير السعودية في المملكة العربية السعودية. وتوصل إلى وجود توافق زمني بين الإنفاق الحكومي ومستوى التشغيل الحكومي للعمالة السعودية. وأخيراً أكد على وجود العلاقة الطردية غير المباشرة بين أسعار النفط ومستوى التشغيل الحكومي. أما في النموذج القياسي، فلقد هدف إلى قياس العلاقة بين أسعار النفط ومستوى التشغيل الحكومي للعمالة السعودية وغير السعودية. حيث توصلت النتائج إلى عدم معنوية النموذج القياسي عند مستوى التشغيل الحكومي للعمالة السعودية(Y1)، وأن العلاقة عكسية بين أسعار النفط (X1) ومستوى التشغيل الحكومي للعمالة السعودية(Y1)، مما دل ذلك على رفض فرضية الدراسة الأولى وعدم اتفاقها مع ما ورد في الإطار التحليلي؛ قد يكون بسبب القيود التي أعاقت الباحثة من محدودية الوقت والأساليب القياسية، فضلاً عن أن يكون نتيجة لاعتماد الإطار التحليلي على قيم المتغيرات، بينما في النموذج القياسي تم تحويل قيم المتغيرات إلى نسبة للوصول إلى أفضل النتائج. في حين أن النتائج التي تخص العلاقة أوضحت معنوية النموذج القياسي عند مستوى التشغيل الحكومي للعمالة غير السعودية(Y2)، وأن العلاقة طردية بين أسعار النفط(X1) ومستوى التشغيل الحكومي للعمالة غير السعودية(Y2). حيث أن المتغير المستقل الذي يمثل أسعار النفط معنوي، أي أن زيادة مؤشر المتغير المستقل X1 (اسعار النفط) يؤدي إلى زيادة مؤشر المتغير التابع Y2 (مستوى التشغيل الحكومي للعمالة غير السعودية). وبالتالي تم قبول الفرضية الثانية التي تنص على أن: "ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع مستوى التشغيل الحكومي للعمالة غير السعودية في المملكة العربية السعودية "، وقد اتفقت مع ما ورد في الإطار النظري والتحليلي.

 وتقدم هذه الدراسة عدة توصيات لتساعد صانعي القرار في رفع مستوى التشغيل الحكومي للعمالة السعودية. وبما أن الميزانية تواجه ضغوط في السنوات الأخيرة؛ بسبب انخفاض الإيرادات النفطية الناتج عن انخفاض أسعار النفط، وانخفاض معدل التشغيل للعمالة السعودية في القطاع الحكومي. فإنه ينبغي على وزارة العمل أن تعمل على توجيه القطاع الخاص ليصبح المحرك الرئيس لتوفير الوظائف للعمالة السعودية؛ لان الاستثمار في القطاع الخاص له دور هام في خفض معدل البطالة من خلال تحسين فرص التدريب للعمالة السعودية، وتحسين البنية التحتية وظروف العمل العامة. بالإضافة إلى استخدام سياسة الإحلال في التشغيل سواءً كان في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، بمعنى أن يتم إحلال العاملة السعودية مكان العمالة غير السعودية، وكذلك العمل على تشجيع العمالة السعودية من خلال دعم الحكومة للمشاريع الصغيرة. وأخيراً، ينبغي على المملكة العربية السعودية أن تكثف جهودها في تخفيض الاعتماد على النفط، والعمل على تنويع مصادر الدخل، وتطوير القطاعات الإنتاجية، وتنويع الاستثمارات لتوفير فرص العمل.

**المراجع العربية:**

الجلبي, ف. (2001). "تقلبات أسعار النفط في السوق العالمي: الأسباب والاثار على اقتصادات البلدان المنتجة للنفط في منطقة الإسكوا"، الحافظ، مهدي (محرر)، دور النفط في الاقتصادات العربية في ظل المتغيرات العالمية، دار الكنوز الادبية، الطبعة الاولى.

الحاج, ز. (2011). "أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر."، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد01، ص ص 1-31.

الحلفي, ع. (2004). اثر النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية في اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة.

الدخيل, خ. (2000). مقدمة في النظرية الاقتصادية الجزئية. الرياض, مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الأولى.

السلطان, ع. (2012). "تحفيز توطين الوظائف في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تدوير رسوم توظيف العمالة الأجنبية إلى القطاع الخاص."، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد144، ص ص 63-1.

الصعيدي, ع. (2015). "أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على عجز الموازنة العامة في الأردن." ص 1-34.

المزيني, ع. (2013). "العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية."، مجلة جامعة الأزهربغزة، المجلد15، العدد1، ص ص 319-346.

البنك الدولي،(2010)،"تصنيف النمو السكاني".

بري, ز. (2001). المالية العامة وميزانية الدولة. الرياض, مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الثانية.

خيتاوي, م. (2010). الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية. سوريا, دار مؤسسة رسلان.

درج, ع. and و. علي (2012). "قياس أثر تغيرات أسعار النفط الخام على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للأقطار العربية والخليجية الأعضاء في منظمة أوبك للمدة 1990-2007 "، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد39، ص ص 33-64.

زرواط, ف. and ص. بورجة (2014). "أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980-2013"، مجلة التنمية والدراسات الاقتصادية، المجلد16، العدد2، ص ص80-102.

عبدالعظيم, ع. (2007). "اقتصاديات الاستثمار : النظريات والمحددات." ص ص2-19.

عبيد, أ. (2003). "تحديات سوق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإمكانات مواجهتها."، جامعة الملك سعود.

صندوق النقد الدولي (2012)، "التقرير القطري"، رقم 271-12

قرنفل, ح. (2000). الشغل بين النظرية الاقتصادية والحركة النقابية. المغرب, دار أفريقيا الشرق، الطبعة الثانية.

كينز, ج. (2010)، ترجمة: عيداروس، إلهام، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود. أبو ظبي, هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الطبعة الأولى.

موري, س. and ع. لخديمي (2015). "تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر: مقاربة تحليلية وقياسية." ص ص 146-162.

محمد، ن. (2013)، "أثر الواردات الصينية على التشغيل في جمهورية مصر العربية"، المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية، جامعة حلوان، ص ص61-104.

مؤسسة النقد العربي السعودي (2015)، "التقرير السنوي"، رقم10 -42.

ناشور, ه. (2012). "العلاقة بين العوائد النفطية و الإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة 2000-2008"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد8، العدد31، ص ص 1-19.

**المراجع الأجنبية:**

EKSI, I. H., et al. (2011). "Reconsidering the Relationship between Oil Prices and Industrial Production: Testing for Cointegration in some of the OECD Countries." Eurasian Journal of Business and Economics.

1. بكالوريوس اقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود. [↑](#footnote-ref-1)
2. أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود. [↑](#footnote-ref-2)
3. وتسمى أيضاً بمرحلة القمة. [↑](#footnote-ref-3)
4. وقد يعرف أيضاً بأنه مبلغ نقدي يدفع بواسطة خزانة عامة لإشباع حاجة عامة، بري،ز.(2001). [↑](#footnote-ref-4)
5. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع للمصدر: بري،ز.(2001). [↑](#footnote-ref-5)
6. تم تحويل الأرقام من الدولار الأمريكي إلى الريال السعودي. [↑](#footnote-ref-6)
7. يمثل النمو السكاني، المصدر: البنك الدولي(2010). [↑](#footnote-ref-7)
8. تم الاعتماد على بيانات مؤسسة النقد(2015)، لجميع متغيرات البحث ماعدا النمو السكاني. [↑](#footnote-ref-8)